دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أثر عناصر المحاسبة البيئية المستدامة في مصداقية المعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية في البنوك التجارية الكويتية
المصدر:	مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	جامعة القدس المفتوحة
المؤلف الرئيسي:	الخضر، إيمان يحيي عيسى
المجلد/العدد:	ع43
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	شباط
الصفحات:	119 - 130
رقم MD:	870752
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EduSearch, IslamicInfo, AraBase, EcoLink
مواضيع:	المويت
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/870752

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أثر عناصر المحاسبة البيئية المستدامة في مصداقية المعلومات المحاسبية
دراسة ميدانية في البنوك التجارية الكويتية*

أ. إيمان يحيى عيسى الخضر**

*تاريخ التسليم: 2016/1/4م، تاريخ القبول: 2016/5/3م.
**مدرِّس/ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي /الكويت.

ملخص:

هدف البحث إلى التعرف على أثر عناصر المحاسبة البيئية المستدامة في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، ويحاول البحث الحالي الإجابة عن السؤال الآتي: ما أثر عناصر المحاسبة البيئية المستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، وذلك من وجهة نظر المديرين والمحاسبين في هذه البنوك؟. تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لمعالجة بياناتها إحصائيا، وكذلك بناء أداة البحث وهي عبارة عن استبانه لبحث آراء عينة البحث. وتوصلت الباحثة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعناصر المحاسبة البيئية المستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، وأوصت الباحثة بالتأكيد على التزام البنوك التجارية الكويتية بالإبلا غ عن المعلومات، والتكاليف الاجتماعية التي من الممكن أن تسبب انخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة البيئية المستدامة، مصداقية المعلومات المحاسبية، البنوك التجارية الكويتية.

The Impact of Accounting Environmental Sustainability Elements on the Credibility of Accounting Information: Field Study in Kuwaiti Commercial Banks

Abstract:

This research aims to identify the accounting environmental sustainability as an entrance the credibility of accounting information in the Kuwaiti commercial banks. It tries to answer the following question: What is the impact of the elements of accounting environmental sustainability (environmental elements, social elements, economic elements) on the credibility of accounting information in the Kuwaiti commercial banks from the point of view of managers and accountants in these banks. Descriptive and analytical approach were used to statistically analyze the data. A questionnaire was constructed to collect views of the research sample. It was found that there were statistically significant effects of the elements of accounting environmental sustainability (environmental elements, social elements, economic elements) on the credibility of accounting information in the Kuwaiti commercial banks. In light of the findings of the research, it is recommended that the Kuwaiti commercial banks have the commitment of reporting information and social costs, which can cause lower revenues and future cash flows.

***Keywords**: Accounting Environmental Sustainability, Credibility of Accounting Information, Kuwaiti Commercial Banks.*

المقدمة

تواجه المنظمات في القرن الحادي والعشرين تحديات عديدة، من أهمها تغير الأدوار التقليدية للمنظمات، حيث تجاوز دورها من القيام بخدمة العملاء وتقديم الخدمات والمنتجات، والحصول على الأرباح إلى القيام بأدوار تجاه رفاهية وتحسين سبل معيشة مجتمعاتها، وعلى الرغم من أن هذا الدور عادة ما يبرز طوعاً من المنظمة نفسها، إلا أن هنالك مطالب متزايدة من قبل الشعوب والحكومات لهذه المجتمعات تحث المنظمات للقيام بدورها في تنمية وتطوير المجتمعات التي تحقق من خلالها أرباحها (Heslin and Ochoa, 2008).

وقد فرضت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية خلال المراحل الماضية التي شهدها العالم على الأفراد والحكومات الاهتمام بالتنمية المستدامة، لأنها مطلب تاريخي وضروري، تتطلع إليه كل المجتمعات بمختلف مكوناتها وأطيافها، وإحدى القضايا دائمة الحضور في النقاش. ومن أهم قضايا العصر الحديث الذي أصبح ينظر إلى مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم شامل له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، وهذا ما جعل الفكر التنموي يتطور من فترة لأخرى متبنياً إحدى تلك الجوانب (Johnson & Scholes, 2002, P:198).

تُعد التنمية المستدامة من المفاهيم التي نالت كثيراً من الاهتمام سواء من الناحية البيئية والاجتماعية أو الاقتصادية، ومن الناحية المحاسبية، فإنه في مرحلة التطور التي صاحبت ظاهرة الركود الاقتصادي، تحول اهتمام المحاسبة من مفهوم الملكية الذي يتبلور في تعظيم المصلحة الذاتية للملاك باعتبارها المسؤولية الأولية للإدارة إلى مفهوم الوحدة المحاسبية الذي يعد الملاك أحد أصحاب المصالح في الشركة، ومن ثم فإن الإدارة في تلك الفترة ركزت على تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات أصحاب المصالح المختلفة. وبالرغم من وجود الربح كهدف للمنظمة إلا أن تحقيق هذا الهدف تحكمه قيود يفرضها المجتمع، لذلك كان عليها أن تقبل مسؤوليتها البيئية والاجتماعية سواء المفروضة بالتزام قانوني أو تلك التي ترتبط بمصلحتها الذاتية (بدوي والبلتاجي، 2013).

إن المواضيع البيئية والاقتصادية يتم معالجتها معا ضمن إطار المحاسبة البيئية إلا إنها تمثل اثنين فقط من دعائم التنمية المستدامة، إذ إن مفهوم التنمية المستدامة يوازي مفهوم الرفاهية الذي يتطلب الاعتراف بأن البشرية يجب أن تتعايش ضمن حدود الموارد المتاحة ومحددات طاقاتها الإنتاجية، وأن التنمية المستدامة تعرف بأنها تتضمن ثلاث دعامات أساسيه الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبالشكل الذي يوجه احتياجات الإنسان الحاضرة والمستقبلية وبدون ضمان لقابلية نظم الأرض الطبيعية التي نعتمد عليها في النمو والبقاء والحياة (الصفار، 2006).

وعلى هذا الأساس الفكري فان عددا كبيرا من أصحاب المصالح بدؤوا التركيز على بحوث محاسبة الرفاهية المستدامة

وتطبيقاتها التي لا تتضمن العوامل البيئية والاقتصادية الشاملة فحسب، وإنما كذلك الجوانب الاجتماعية الضرورية والأساسية للبيئة المستدامة.

مشكلة البحث وأسئلته

تعد القوائم المالية المصدر الأساسي لدراسة الوضع المالي في البنوك، وبالتالي فإن البيانات الواردة في هذه القوائم يجب أن تتسم بالمصداقية والموثوقية والموضوعية والملاءمة، لذلك فإن مشكلة هذا البحث تتركز على المحاسبة البيئية المستدامة وفائدتها في عملية اتخاذ القرارات في البنوك التجارية وإيجاد صيغة مفاهيمية ترتكز على التنمية المستدامة، كما يشير العدد المتنامي للشركات والمديرين والموظفين إلى الحاجة لظهور الشركات بصورة مسؤولة عن موضوع المحاسبة البيئية المستدامة.

وبذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال الآتي: ما أثر عناصر المحاسبة البيئية المستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية؟

أهمية البحث

يستمد البحث الحالي أهميته من أهمية وفائدة المحاسبة البيئية المستدامة إذ إن التنمية المستدامة أصبحت عاملاً مهماً في العالم لدى البنوك خاصة التي يطلب منها المساهمة في الإيفاء بالمسؤوليات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، كذلك إخضاعه للمساءلة فيما إذا كانت سياساته واستراتيجياته تؤثر سلباً على المجتمعات.

هدف البحث

يهدف هذه البحث إلى معرفة أثر عناصر المحاسبة البيئية المستدامة في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

فرضية البحث

يستند هذا البحث على الفرضية الآتية: لا يوجد أثر لعناصر المحاسبة البيئية المستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

نموذج البحث

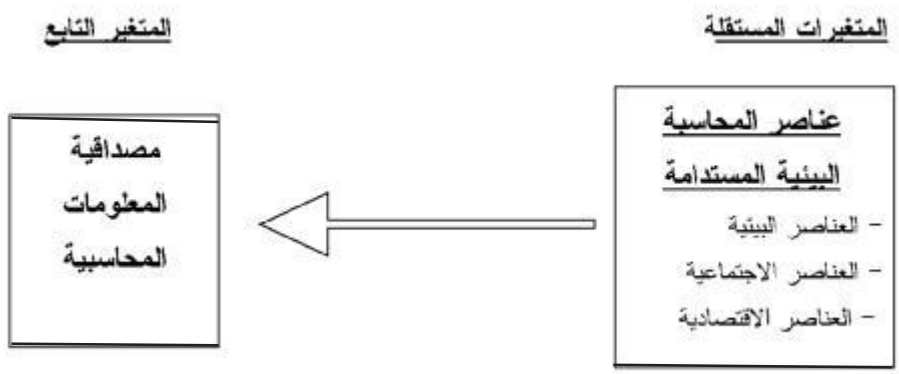

الشكل (1)
نموذج الدراسة

مصطلحات البحث

المحاسبة البيئية المستدامة: هي نظام للمعلومات يختص بوظيفتي قياس الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمنظمة، والتقرير عن نتائج هذا القياس بما يكفل تقييم إسهاماته في تحقيق التنمية المستدامة (مطر والسويطي، 2012).

مصداقية المعلومات المحاسبية: القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في القوائم المالية للمنظمة عن تلبية احتياجات مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة، ويتحقق ذلك بتوافر صدق التمثيل وقابلية التحقق والحيادية (القاضي، 2008، ص129).

مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها تسعة بنوك حسب (النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2013)، وهي: بنك الكويت الوطني، بنك الخليج، البنك التجاري الكويتي، البنك الأهلي الكويتي، بنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك برقان، بيت التمويل الكويتي، بنك بوبيان. أما عينة البحث فتم اختيارها من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في البنوك وفروعها المنتشرة في محافظات دولة الكويت الست.

وبخصوص الطريقة والكيفية التي تم من خلالها حصر

حجم وحدة المعاينة والتحليل (عينة البحث)، فقد تم اختيار عينة قصدية تمثل هذا المجتمع في البنوك موضع البحث. وقد تم توزيع الاستبانات في هذه البنوك، وبمعدل (10) استبانات في كل بنك من هذه البنوك بفروعها المنتشرة في المحافظات الكويتية الست، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (90) استبانة. وقد استردت الباحثة (74) استبانة وبنسبة (82.2 %) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وبعد أن تم فرز الاستبانات تم استبعاد (4) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي أو لعدم اكتمال تعبئة بعضها من المبحوثين، وبذلك استقرت العينة على (70) مستجيباً، وبنسبة (77.7 %) من إجمالي الاستبانات الموزعة.

أدوات البحث ومصادر جمع البيانات

قامت الباحثة بتطوير استبانة خاصة بالدراسة الحالية اعتمادا على دراسة كل من (Christopher and Babington, 2012)، ودراسة (مطر والسويطي، 2012) ودراسة (القشي، والعبادي، 2009). كذلك تم الاعتماد على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية، مثل كتب المحاسبة والمواد العلمية والنشرات والدوريات المتخصصة التي تبحث في موضوع محاسبة الاستدامة، وجودة المعلومات المحاسبية، كذلك المصادر الأولية من خلال تصميم وتطوير استبانة خطية لموضوع البحث الحالي، وللتأكد من صدق الأداة وقدرتها على قياس متغيرات البحث، فقد تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي حيث بلغ (88.92 %)، وهي نسبة جيدة جدا يعتمد عليها في اعتماد نتائج البحث الحالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

قامت الباحثة بالاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية االانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Re-gression) وذلك من أجل اختبار فرضية البحث.

الدراسات السابقة

أجرى **(Kitzman, 2010)** دراسة هدفت إلى بيان أثر تكاليف المحاسبة البيئية في تحسين اتخاذ القرارات، وقد عملت على تحديد التكاليف البيئية، وإبراز الفوائد المحققة من دمج قضايا البيئة بالإنتاج، وكيفية الوصول إلى أداء بيئي أفضل. وتلخصت مشكلة الدراسة بوجود قصور لدى المنشآت بمعالجة التكاليف البيئية، وأخذها بالاعتبار عند اتخاذ القرارات. وقد اعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي والوصف التحليلي في جمع وتحليل البيانات من واقع المصادر الأولية والثانوية. وقد بينت النتائج أن هناك نوعين من التكاليف البيئية، هما: التكاليف البيئية الصريحة، والتكاليف البيئية الضمنية. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع المنشآت على التزام بالمعايير البيئة، والسلامة البيئية عند ممارستها لأنشطتها.

وقامت لجنة حماية البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية (Environmental Accounting Protection Agency, EPA, 2011) بتعزيز برنامج للمحاسبة البيئية تأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية والتكاليف المرتبطة بها، مثل تكاليف الحد من التلوث وذلك عند بدء ونهاية عملية الإنتاج، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم الإعداد لبرنامج المحاسبة عن البيئة لفهم نطاق التكاليف البيئية المرتبطة بنشاطهم ودمج هذه التكاليف في عمليات صنع القرار، فقد تبين من الدراسة أن معظم المنشآت تخفي التكاليف البيئية، ولا تتم معالجتها أو احتسابها، مما يؤثر على القرارات الإدارية المختلفة مثل قرارات الشراء والإنتاج وخلطة الإنتاج. وبناء عليه أوصت الدراسة بإنشاء مشروع أو خطة عمل للمحاسبة البيئية.

أجرى (**مطر والسويطي، 2012**) دراسة هدفت إلى التعريف بمدى ارتباط المحاسبة بفرض استمرارية المنشأة الذي يعد استدامة المشروع واستمرارية هي الوضع الطبيعي لعجلة الحياة الاقتصادية. وكانت مشكلة الدراسة تتركز حول ضعف الاهتمام بالأداء البيئي في المنشآت، وتم إتباع المنهج الاستنباطي من خلال الرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات التي اهتمت بموضوع الدراسة، وتم الاعتماد كذلك المنهج الاستقرائي في التعرف على مساهمات الفكر المحاسبي والممارسة العملية في هذا المجال. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن تقييم الأداء الاقتصادي للمنظمة بمعزل عن آثاره السياسية والاجتماعية على البيئة المحيطة بها، وحتى إذا تم مراعاة ذلك فستبقى هناك فجوة توقعات بين نوعية وحجم الأنشطة التي يتوقعها المجتمع من المنظمة، والأنشطة التي تنفذها المنظمة فعلاً. وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد بعض الآليات والأدلة الإرشادية التي تدعم تطبيق المحاسبة البيئية.

وهدفت دراسة **(Gillet, 2012)** إلى بحث تنفيذ شركات ذات طرف ثالث لضمان تقارير الاستدامة، وتم استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي، والوصفي التحليلي باستخدام أسلوب العينة للوصول إلى النتائج التي تثبت صحة الفروض. وقام الباحث بدراسة ممارسات شركات فرنسية وقام بإجراء تحليل للبيانات لأربعين شركة فرنسية مدرجة بالبورصة الفرنسية، وتدور مشكلة الدراسة حول قيام هذه الشركات بنشر تقارير استدامة تم تأكيدها من قبل طرف ثالث، وقد تم التوصل إلى بصائر حول كيفية صياغة تقارير الضمان. كما تبين إن مصلحة إدارة الشركات تكمن في طريقة تطوير سياسة الاستدامة والتقدم في تقاريرها حول معلومات الاستدامة، بالإضافة لتقديم ضمانات لمستخدمي المصداقية والمسائلة عن المعلومات التي تم الإفصاح عنها. وأوصت الدراسة بضرورة المضي قدما للتعرف على المحددات والمشاكل التي تحول من عدم التزام الشركات بتقارير الاستدامة.

وناقشت دراسة **(Christopher and Babington, 2012)** مفهوم وأهمية عناصر المحاسبة عن البيئة في إطار عرض التجربة الفرنسية في هذا المجال، وتركزت مشكلة الدراسة بأن المحاسبة عن البيئة هي نظام لإنتاج المعلومات عن الأداء البيئي للمنشأة تفيد أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في صياغة البحث وذلك بالرجوع إلى الكتب العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وخلصت هذه الدراسة إلى أن بعض المنشآت الفرنسية أعدت هذه القائمة وكان ذلك وفقاً لمتطلبات وزارة البيئة للحد من التلوث والإفصاح عن أداء المنشآت في هذا المجال. وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد إرشادات تتمركز في الأنشطة البيئية التي تتبناها الشركات، وأثارها ودورها في تنمية البيئة الاقتصادية.

وتناولت دراسة **(Johnson, 2013)** مناقشة وتحليل أهم المشكلات التي تواجه المحاسبين بشأن الاعتراف بالنفقات البيئية، وتركزت مشكلة الدراسة حول قضايا البيئة وتداعياتها المستقبلية التي لم تستقطب بعد الضوء الكافي الكفيل لمواجهة النمو السكاني المطرد واستمرار المنشآت، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك مشاكل في القياس المحاسبي للنفقات والالتزامات البيئة، وأن الإفصاح الذي يطلبه أصحاب المصلحة في الشركة يجب أن يوفر معلومات عن طبيعة نشاط الشركة، وما يرتبط بها من تكاليف وأثر هذه التكاليف على المركز المالي والسيولة وعائد السهم. وأوصت الدراسة بضرورة إمعان النظر بالنفقات البيئية ضمن القطاعات الاقتصادية.

التعقيب على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

بالرغم من أهمية الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، إلا أنها لم تتفق فيما بينها على مجموعة الآليات والمتغيرات التي من شأنها توضيح أثر المحاسبة البيئية المستدامة كمدخل لتحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، كما تتناولها وتعرضها هذه الدراسة.

ونظراً لقلة الدراسات التي تعرضت لموضوع المحاسبة البيئية المستدامة كمدخل بشكل شامل في دولة الكويت، فان هذه الدراسة تعد إسهاماً جاداً في تحقيق إضافة علمية في هذا المجال.

كما تتميز هذه الدراسة في تناولها موضوع المحاسبة البيئية المستدامة كمدخل لتحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، الأمر الذي يضفي عليها صفة الشمولية وقابلية التعميم في البيئة الكويتية، وبالتالي فهي من أوائل الدراسات في هذا المجال في دولة الكويت، وإن معظم الدراسات التي أتيح للباحثة الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويت، فمنها ما كان في دول عربية، ومنها ما كان في بيئات أجنبية، وربما تكون هذه الدراسة الوحيدة التي بحثت في هذا المجال في دولة الكويت (على حد علم الباحثة).

الإطار النظري

المحاسبة البيئية المستدامة

لقد تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الاتجاهات مثل البيئة فظهر مفهوم التنمية المستدامة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، والتي تعني أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها (Starr, 2000, P:91).

ثم تطور المفهوم ليشمل جانب آخر هو الجانب الاجتماعي فأصبحت التنمية الاجتماعية التي تعرف بأنها عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة والسكان والرعاية الاجتماعية على أساس أن الإنسان هو أساس عملية التنمية، وتهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع (الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية) (Levin, 2006, P:69).

بعد ذلك ظهر تيار فكري حديثاً يدعو لإعادة النظر في خطط التنمية الشاملة للدول على أساس أن تصميم هذه الخطط التنموية يكون الهدف الأساس وهو التنمية البشرية بالمقام الأول، وأن التطور المادي والاقتصادي والصناعي يأتي بعد بناء قاعدة عريضة من ذوي التأهيل العالي من المواطنين (Al-Dosary, 1999, p:21).

وفي بداية التسعينيات استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد، وقياس مستوى معيشته، وتحسين أوضاعه في المجتمع، كعملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة (Pallmearts, 2002, p:256).

ثم تطور المفهوم ليصل إلى التنمية البشرية المستدامة التي تعرف بأنها توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بطريقة عادلة دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة (Fowke & Prasad, 2006, p: 61-6).

وهناك أيضاً التعريف المعرفي للتنمية والذي مفاده أن المجتمع ينمي مصادره البشرية بالتعليم والتدريب لأفراده من أجل التنمية في هذا المجتمع، أي أن التنمية الحقيقية تكون بالاستثمار تطوير وتنمية الإنسان والذي بدوره يقوم بتنمية مجتمعه (Da-vis, 2006).

ثم تطور المفهوم ليصل إلى ما عرف بالتنمية الثقافية التي تعرف بأنها تطوير الذهنيات والمدارك والأخلاقيات، وتطوير طرائق التفكير والإبداع لإيجاد حالة فعل مجتمعية ديناميكية مستمرة للارتقاء بمستوى الوعي البشرى إلى آفاق تطويرية كبرى، والتنمية الثقافية تشير إلى أن هناك علاقة متبادلة بين الثقافة والتنمية، فمسيرة الثقافة هي جزء من مسيرة المجتمع نحو التقدم في المجالات المختلفة، كما أن نوعية الثقافة هي التي تحدد أهداف التنمية واتجاهاتها، وتنبع أهمية التنمية الثقافية، من أن الإنسان هو أهم عناصر التنمية وأن هذا الإنسان لن يكون قابلاً لعمليات التنمية المثمرة ما لم يقم على قاعدة من الثقافة الواعية (French, 2004,p:116 -124).

وأخيراً وصل المفهوم إلى ما يعرف بالتنمية الإنسانية في بداية الألفية الجديدة، والتي تنتقل بمعايير التنمية إلى مصاف الكرامة الإنسانية عوضاً عن المؤشرات النقدية والمالية، التي تسيطر على فكر التنمية التقليدي، وتعد مستوى المعرفة ومدى التمتع بالحرية والحكم الصالح والقضاء على الفقر من أهم معايير التنمية الإنسانية، وقد تبنت بالفعل كثير من الدول هذا المسار مما أعاد خلط الأوراق فيما يسمى بتصنيف الدول تنموياً حسب المعايير الدولية السائدة الذي أدى بدوره إلى إيجاد معيار جديد لتصنيف الدول تنموياً (Human Development Report, 1999).

وتتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة فبعضهم يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، ويطلق عليها بعضهم التنمية الموصولة، ويسميها آخرون التنمية القابلة للإدامة أو

التنمية القابلة للاستمرار، كما تعددت تعريفات مفهوم التنمية المستدامة، حيث تم تعريف الاستدامة بأنها (القدرة على الحفاظ على مستوى مرغوب من المخرجات أو الخدمات لمدة ممتدة)، كما عرفت التنمية المستدامة بأنها مقابلة حاجة الشركة من الموارد دون أن يؤثر ذلك على الحاجات المستقبلية من ذات الموارد، أي أن يكون الاستخدام في الحدود التي تجعل تلك الموارد قابلة للتجدد ذاتياً، كما عرفت أيضاً بأنها التقرير عن آثار الأنشطة والأداء الذي تقوم به المنشآت من ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي. (Delfgaauw, 2000).

وعرفت أيضاً بأنها (العلاقة الوثيقة بين متطلبات التنمية وأوضاع البيئة والتي تتطلب البحث عن أفضل السبل لضمان استمرار عمليات التنمية وتطورها من ناحية واستمرار فاعلية وحيوية النظم البيئية وكفاءتها من ناحية أخرى) (حمد، 2001).

يشير (مطر والسويطي، 2012) إلى إن محاسبة الاستدامة تنسجم مع نظرية المنظمة القائمة على أساس أن الوحدة الاقتصادية هي تنظيم اجتماعي له دور إنساني عليه أن يلعبه، ومسؤوليات اجتماعية ينبغي أن يتحملها تجاه جميع فئات المجتمع، من مساهمين وموظفين ودائنين وعملاء (زبائن) وجهات حكومية ونقابية مختلفة، وأن ما يتخذ في الشركة من قرارات يؤثر على هذه الأطراف جميعاً، ويتسع دور الإدارة ليشمل استخدام الموارد الاقتصادية والاجتماعية أفضل استخدام، وتوفير فرص نمو واستمرارية الشركة لصالح جميع الفئات ذات العلاقة، ليتم توزيع العائد المحقق منها على جميع هذه الأطراف، بصفة أن لهم جميعا مصلحة في استمراريتها، وتتحمل إدارة الشركة المسؤولية تجاههم جميعاً

ويستند مفهوم محاسبة الاستدامة إلى ثلاث نظريات أساسية هي: (مطر والسويطي، 2012).

1. نظرية المشروعية (Legitimacy Theory): وبموجب هذه النظرية تسعى الشركة إلى أن تبدو في نظر المجتمع بأنها حريصة على أن تكون أنشطتها التشغيلية مشروعة وفق ما يعرف بالعقد الاجتماعي (Social Contract) الذي يربط بينها وبين المجتمع من حولها، وعليه تكون استمرارية الشركة مرهونة بقدرتها على الوفاء بالالتزامات المتوقعة منها تجاه المجتمع، وليس فقط بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الملاك، ومن ثم فإن عدم امتثال الشركة لالتزاماتها الاجتماعية، يبرر تطبيق الجزاءات القانونية المحددة في نطاق العقد الاجتماعي، وبالتالي ترتكز نظرية المشروعية على العلاقة القائمة بين الشركة والمجتمع بجميع فئاته.

2. نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders Theory): تراعي نظرية أصحاب المصالح التركيز على علاقة الشركة بكل فئة من أصحاب المصالح على حده، وأخذ مصلحة كل منها في الاعتبار، بمعنى أن يتم مراعاة تعدد مصالح تلك الفئات، على الرغم من تعارضها وتضاربها، نظراً لتعدد وجهات النظر فيما بينها نحو نشاط المنظمة: إذ بينما يوجد نمط واحد للعقد الاجتماعي وفقا لنظرية المشروعية، تتعدد أنماط العقد الاجتماعي حسب ما يراه (Deegan) وفقاً لنظرية أصحاب المصالح، بمعنى أن مسؤولية المنظمة تتسع لتلبية احتياجات هذه الفئات جميعها.

3. نظرية المؤسسة (Institution Theory): ترجع نظرية لملمؤسسة في جذورها الفكرية إلى نظرية المنظمة (Organization Theory) التي تهتم بدراسة الهيكل التنظيمي ونمط التصميم التنظيمي الذي يناسب المنظمات المختلفة، بصفة أن الشركة هي كيان اجتماعي له حدود واضحة المعالم ويتميز برابطة الاستمرارية في العلاقة بين التنظيم والعاملين في هذا التنظيم الذي يسعى بشكل دائم لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة وفق رؤيا المنظمة(Vision) ورسالتها(Mission) في المجتمع، وتلعب هذه النظرية دوراً هاماً في مجال نظم المعلومات المحاسبية وفي تحديد نطاق وطبيعة الإبلاغ الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية(Voluntary Disclosure). كما تعد نظرية المؤسسة مكملة في أغراضها بوجه عام، لكل من نظريتي المشروعية وأصحاب المصالح (مطر والسويطي، 2012).

مصداقية المعلومات المحاسبية

يبحث المستثمرون والمحللون الماليون وغيرهم عن المصادر التي توفر لهم المعلومات الملائمة لاتخاذ قرارات فعالة، حيث تمثل المعلومات المحاسبية أحد المصادر التي تعتمد عليها هذه الأطراف، مما شكل تحديات ومسؤوليات على الجهات التي تعد وتقدم هذه المعلومات، وخاصة المحاسبين الذين يقومون بإعدادها، ومدققي الحسابات الذين يصادقون عليها. وتؤدي المعلومات المحاسبية دورا حيويا في بيئة الأعمال على اختلاف أنواعها للأطراف الداخلية والخارجية ذات الصلة بالمنظمة، كما تمثل نتاج النظام المحاسبي والقواعد والمبادئ المحاسبية بشكل عام، وتتوقف خصائص وطبيعة هذه المعلومات على طبيعة المبادئ والمعايير المطبقة على اختلاف الجهات القائمة على توفير هذه المعلومات (العجمي، 2011، ص59).

إن تحديد أهداف القوائم المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات ومصداقيتها. تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييَم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (الشيرازي، 2000، ص194).

وتحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعد إيضاحاً ضرورياً، وما لا يعد كذلك، ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يتركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركات، ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين، كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم (Mardjono, 2005, p:272).

يعد مفهوم المصداقية Credibility من المفاهيم المتعددة الأبعاد والجوانب، فهو يرتبط بمفهوم إمكانية التصديق أو القابلية للتصديق والاعتقاد، ويتضمن المعنى اللغوي لكلمة المصداقية Credibility العديد من المعاني، من بينها: الاعتماد على صدق أو حقيقية Truth وواقعية Reality شيء ما، والتأثير أو القوة المستقاة من الإفادة من الدليل الذي يقدمه شخص آخر أو أشخاص آخرون، حيث تتمثل مصداقية المعلومات المحاسبية في الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية، أو القواعد الواجب اعتمادها من أجل تقييم مستوى مصداقيتها، بحيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية (الشيرازي، 2000، ص194).

عرف (Messier, 2000, P:186) مصداقية المعلومات بأنها (إدراك المستثمرين لإمكانية تصديق معلومات محددة يفصح عنها)، ويحدد هذا التعريف عنصرين أساسيين لمفهوم مصداقية المعلومات المحاسبية:

1. ترجع مصداقية المعلومات إلى مدى الإدراك الذي يحققه مستخدم المعلومات المفصح عنها، ولا تعد شرطا أساسيا من شروط الإفصاح، وعندما تصل هذه المعلومات إلى مستخدمها بشكل أولي فقد لا يكون مدركا لمدى موثوقية المعلومات الحقيقية أو الفعلية ومدى جودته، وسيبني ردود فعله على المصداقية التي يعيها ويدركها بشأن تلك المعلومات.

2. إن مستخدمي المعلومات المحاسبية يقيّمون مدى المصداقية عن معلومات محددة، على الرغم من أن المصداقية قد تختلف من منظمة لأخرى، وعلى المستوى الإجمالي تظهر الدراسات بان المستثمر حساس للتنوع في مصداقية الإفصاح من قبل المنظمة.

ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية، كمصدر أساسي للحصول على المعلومة المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات، إلى مساعدة المستفيدين الخارجيين (مساهمين، مستثمرين) في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بعمليات توظيف الأموال. وحتى يتحقق هذا لابد أن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص التي تمثل المعايير التي تحدد من خلالها درجة جودتها. وقد حاولت جهات عدة متخصصة تحديد وتوضيح هذه الخصائص، غير ما اعتمد عالميا هي الخصائص أو المعايير التي ضضعت وتم تعريفها من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB)، من خلال إصدار المفهوم المحاسبي (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (لطفي، 2005، ص86).

يعرف (القشي، والعبادي، 2009، ص15) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنها (عبارة عن الصفات الواجب توفّرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتّى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة)، وفيما يتعلق بمصداقية المعلومات المحاسبية، فإنها ترتبط بعوامل وعناصر متعددة، فهذه المعلومات تعد وتقدم عبر قنوات تتعددة يمكن تسميتها بسلسلة توريد المعلومات Information Supply Chain، وخلال هذه السلسلة تمر المعلومات المحاسبية بقنوات تؤثر في النهاية على المصداقية التي قد يدركها مستخدمها، من هنا يتم التمييز بين مصداقية الإدارة ومصداقية مراجع الحسابات، ومصداقية الإفصاح المحاسبي عموما الذي قد يتضمن مختلف أنواع مصداقية المعلومات المحاسبية.

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة إن المصداقية خاصية تختلف وتتنوع بحسب الشخص أو الجهة المرتبطة به، فهناك مصداقية المعلومات المحاسبية، ومصداقية الإدارة، ومصداقية المدقق، فمصداقية المعلومات المحاسبية تتوقف على مدى إدراك ووعي مستخدمها لإمكانية تصديق هذه المعلومات، وهنا قد تختلف مصداقية المعلومات المقدمة من قبل الإدارة عن مصداقية المعلومات أو الرأي المقدم من قبل المدقق، وبالتالي يمكن القول إن مصداقية مدقق الحسابات تتخذ أحد الصيغ التالية:

1. مدى قدرة المعلومات المحاسبية التي خضعت لأعمال المدقق على التأثير على القرارات والآراء التي يتخذها مستخدمو هذه المعلومات، انطلاقا من قدرتها على التأثير على متخذي هذه القرارات باعتبار أن لديهم وعيا وإدراكا بصحة الرأي الذي يقدمه المدقق.

2. سمعة واعتبار مدقق الحسابات ومدى التزامه بمعايير عمله المهني والأخلاقي.

وعلى الرغم من أن إدارة المنظمة هي المسؤول عن إعداد وتقديم القوائم والتقارير المالية، إلا أن دور المحاسبة ومدقق الحسابات يعتبر عملا ضروريا لما تقوم به الإدارة في هذا الشأن، إذ يتوقف ذلك على طبيعة المبادئ المحاسبية المطبقة، التي يقع عبء اختيارها على الإدارة، فهي التي تختار السياسات المحاسبية (سياسة تقييم المخزون، وسياسة إهلاك الأصول الثابتة، وذلك في إطار ما يعرف بإدارة الأرباح Earnings Management، ومن ناحية ثانية، تتعدد الأطراف والجهات المرتبطة بتقديم المعلومات المحاسبية، فهناك النظام المحاسبي وما ينطوي عليه من قواعد ومبادئ محاسبية، والإدارة المسؤولة عن تقديم هذه المعلومات إلى مستخدميها، إضافة إلى مدقق الحسابات، الذي يستند مستخدمي المعلومات المحاسبية – وخاصة أصحاب المصلحة – على ما يقوم به في إضفاء الثقة والمصداقية بالمعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الإدارة، مما دعا إلى القول بوجود سلسلة توريد المعلومات وتتضمن هذه السلسلة العديد من الأطراف هي الإدارة، مجلس الإدارة، المدقق المستقل، موزعي المعلومات، محللي الطرف الثالث، والمستثمرون وأصحاب المصلحة) (Messier, 2000, P:189).

وترى الباحثة أن لكل من هذه الأطراف مجاله الخاص الذي يمارس فيه تأثيره على خصائص ومصداقية المعلومات المحاسبية، وفي هذه الحالة تعد مسؤولية كل طرف تجاه مصداقية المعلومات المحاسبية مسؤولية تراكمية، مثلا: عندما يصادق مدقق الحسابات على المعلومات التي تقدمها الإدارة، فهو من ناحية يعزز من المصداقية التي قدمتها الإدارة، كما قد يكون مسؤولا عن هذه المصداقية، وتتزايد مهامه تجاه المصداقية، إذ سيتحمل عبئا إضافيا لتقرير مدى مصداقية الإدارة، إضافة إلى مسؤولياته تجاه مصداقيته.

حدد (Messier, 2000, P:194) العوامل التي تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية، فيما يلي:

1. مصداقية الإدارة: تلعب الإدارة دورا مهما في تحديد مدى مصداقية المعلومات المحاسبية من خلال:

- أن المستثمرين يعتمدون على المعلومات التي تفصح عنها الإدارة إذا كانت قد قدمت تنبؤات دقيقة في السنوات السابقة.

- طبيعة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP تمكن الإدارة من حرية الاختيار للسياسات المحاسبية التي تطبقها في عند المعالجة المحاسبية للصفقات، وبالتالي فهي تؤثر على خصائص التقرير المالي بشكل عام.

- دوافع الإدارة في إطار تعارض المصالح بينها وبين حملة الأسهم، قد تدفعها للإفصاح عن معلومات لا تجسد الواقع وخاصة عند إبرام عقود التعويضات والمكافآت التي تحصل عليها، فحصول الإدارة على تعويضات كنسبة من أرباح المنظمة أو كنسبة من أي نوع من الإيرادات (المبيعات مثلا) يجعلها تغالي في الأرباح التي تفصح عنها، وهنا يبرز دور آليات حوكمة الشركات، والدور الذي يقوم به مدقق الحسابات.

- مستويات الضمان الداخلي والخارجي، إذ إن مستويات هذا الضمان المقدم للإدارة، تؤثر أيضا على مصداقية الإفصاح، ومثل هذا الضمان يمكن أن يقدم من قبل أطراف خارجية مثل المدقق والمحللين الماليين، الصحفيين، أو من قبل جهات داخلية مثل مجلس الإدارة، لجنة التدقيق والمدققين الداخليين.

2. دور مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من خلال آليات حوكمة الشركة Corporate Governance: يمارس مجلس الإدارة دورا إشرافيا ورقابيا مهما على ما تقوم به الإدارة من أفعال قد لا تصب في مصلحة حملة الأسهم، ويمكن تحديد أثر ذلك على رفع درجة مصداقية المعلومات المحاسبية فيما يلي: (Mardjono, 2005, p:279)

- يتكون مجلس الإدارة من نوعين من الأعضاء، أعضاء من داخل المنظمة وأعضاء من خارجها، وبالتالي من المتوقع أن يكون لحجم ومدى استقلالية وتركيبة مجلس الإدارة تأثير كبير على مدى جودة التقرير المالي، إذ إن إدخال أعضاء من خارج المنظمة في مجلس الإدارة يزيد من القدرة الرقابية والإشرافية للمجلس على أداء الإدارة العليا.

- هناك علاقة إيجابية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة (الحجم) وتخفيض احتمال وجود تلاعب في القوائم المالية.

- أهمية الدور الذي يلعبه استقلالية لجنة التدقيق والخبراء الماليين في ضمان جودة مرتفعة للتقرير المالي.

- إن وجود أعضاء مستقلين ذوي خبرة يؤدي إلى تقليل احتمالات وجود درجة مرتفعة من إدارة الأرباح، فالأعضاء المستقلون في لجنة التدقيق هم الذين يمثلون الجانب الفعال للجنة التدقيق، فهم الأكثر اهتماما بسمعتهم، وبالتالي من المتوقع أن يولوا عناية أكبر لعملية التقرير المالي مقارنة بالأعضاء غير المستقلين.

- - أهمية دور لجنة التدقيق في عمل المدقق الخارجي، فقد أكدت التشريعات والقوانين الجديدة على أهمية لجنة التدقيق وعلاقتها مع المدقق الخارجي كما هي الحال في قانون Sarbanes-Oxley Act 2002)، الذي نص على ضرورة أن تتضمن كل لجنة مراجعة عضوا خارجيا مستقلا على الأقل، وتقرير الاتحاد الدولي للمحاسبين IFA(2003) حول إعادة الثقة بالمعلومات المحاسبية والتقرير المالي.

3. الهيئات المهنية والتنظيمية: من خلال مسؤولياتها وسلطاتها تجاه إصدار القوانين والمعايير والإرشادات، تلعب هذه المنظمات والهيئات دورا مهما في تقييد الأطراف التي تعد وتقدم المعلومات المحاسبية، ابتداء من الإدارة وحتى مدقق الحسابات، والهيئات التنفيذية للأوراق المالية والبورصات، إذ تقوم مثلا بما يلي: (Messier, 2000, P:198)

- تحديد نوعية التقارير ومحتوياتها، فهذه المنظمات والهيئات هي التي قررت إصدار قائمة التدفقات النقدية وإحلالها محل قائمة مصادر واستخدامات الأموال، وحددت ما يجب أن تتضمنه، والإفصاحات المرفقة للقوائم المالية.

- إصدار القوانين الجديدة التي تعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية، كما في قانون (Sarbanes-Oxley Act 2002)، وقانون لجنة بورصة الأوراق المالية (SEC 2000) اللذين أصدرا قواعد جديدة لتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية.

- كمية أو مقدار المعلومات المؤكدة بتوضيحات أو تفسيرات أو تقارير وقوائم إضافية، فالمنظمة غالبا تقدم توضيحات أو تفسيرات لتأييد المعلومات التي تفصح عنها، كما في حالة إصدار تنبؤات أرباح غير منشور، فمثل هذه القوائم الإضافية أو التكميلية، يجب أن تزيد من مصداقية تنبؤات الأرباح لعدة أسباب، منها العديد من القوائم الإضافية يتضمن معلومات ملائمة، وإنها تزيد من إمكانية التحقق الأولي أو المسبق عن الإفصاح.

- تحديد معايير وقواعد استقلالية مدقق الحسابات، التي لها أثر مهم في تعزيز مصداقية الإدارة.

4. خصائص الإفصاح: مثل دقة الإفصاح، مكان الإفصاح، الفترة الزمنية التي يغطيها الإفصاح، ويرى الباحث أن لهذه العوامل دورا مهما في ظل متغيرات بيئة الأعمال الحالية، والإفصاح عن التقرير المالي من خلال الانترنت، إذ إن هذا الإفصاح يشمل العديد من المعلومات التي قد لا يمكن الحصول عليها، أو معرفتها بالوسائل التقليدية في وقت قصير، إلا أن المصداقية تبقى القضية الأساسية في تحديد مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة عبر الوسائط الإلكترونية(Messier, 2000, P:188).

5. إمكانية التصديق المتأصلة، أو الجدارة بالتصديق ويتعلق بإمكانية، أو الجدارة بتصديق المعلومات التي يتضمنها هذا الإفصاح.

6. الدوافع الموقفية لدى الطرف الذي يفصح عن المعلومات: إذ إن دوافع مصدر الرسالة أو المعلومات تؤثر في مصداقية هذه المعلومات، فالأفراد أقل احتمالا لتصديق المعلومات التي تتوافق أو تنسجم مع دوافع مصدر هذه المعلومات، وفي مجال القوائم المالية أو الإفصاح المالي، فإن المستثمرين قد يكونوا أقل احتمالا لتصديق الإفصاح المقدم من قبل الإدارة، وعندما يكون لدى الإدارة دوافع لتضليل أو تحريف أو تقديم معلومات لا تتوافق مع الحقائق،

وبالنتيجة، فإن مصداقية الإفصاح المقدم من قبل الإدارة يتوقف على الدوافع الموقفية لدى الإدارة في وقت الإفصاح عن مثل هذه المعلومات (Mardjono, 2005, p:279).

نبذة عن البنوك التجارية الكويتية

ورد في (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2013)، أن القطاع المصرفي في دولة الكويت يعد أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي متمثلاً بعدد من البنوك المحلية وعدد آخر من البنوك غير الكويتية جميعهم يخضعون لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي، وتدير البنوك الكويتية أصولاً تقدر بحوالي 40 مليار دينار كويتي، كما تستحوذ الكويت على 30 % من العمليات المصرفية الإسلامية في العالم العربي.

يرجع تاريخ البنوك في الكويت إلى عام 1941 عندما أنشئ البنك الإمبراطوري الإيراني على يد مجموعة من المستثمرين البريطانيين. وقد كان هذا البنك امتداداً لفروع أخرى في العراق وإيران. وبعد سنتين تغير أسم البنك إلى البنك البريطاني في إيران والشرق الأوسط. وفي الخمسينيات من القرن العشرين ونتيجة لتوتر العلاقات بين بريطانيا وإيران تم تغيير اسم البنك إلى البنك البريطاني للشرق الأوسط، و في عام 1971 تم تأميم البنك وتحويله إلى بنك الكويت والشرق الأوسط بعد سن قانون يمنع مزاولة البنوك الأجنبية للأنشطة المصرفية في الكويت (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2013).

أما أول بنك كويتي فهو بنك الكويت الذي أسس عام 1952، وزاول البنك في بداياته أعمالا مصرفية بسيطة وبدائية تتلخص في الاعتمادات التجارية، وتبادل العملات، وحوالات مصرفية بسيطة، وإيداعات وسحوبات. وفي عام 1960 أنشئ كل من بنك الخليج والبنك التجاري الكويتي للتوسع الشبكة المصرفية في الكويت مما ألزم الحكومة الكويتية بإنشاء جهة رقابة تشرف على عمل البنوك، فتم تشكيل مجلس النقد الكويتي الذي شكل نواة تأسيس بنك الكويت المركزي عام 1968. ومع تطور اقتصاد الكويت زادت الحاجة لشبكة أوسع من المصارف، فتم تأسيس البنك الأهلي الكويتي عام 1967 وبنك الكويت والشرق الأوسط عام 1971 وبنك الكويت الدولي (البنك العقاري سابقاً) عام 1973 وبنك برقان عام 1975 وبيت التمويل الكويتي عام 1977 وبنك بوبيان عام 2004 (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي،(2013).

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الجدول (1)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والوزن النسبي لعناصر المحاسبة البيئية المستدامة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة الأثر	نسبة الاستجابة
	العناصر البيئية					
1	يقوم البنك بنشر معلومات عن مدى تضمين البيئة في رؤيته أو رسالته أو أهدافه.	4.200	0.797	3	كبيرة	كبيرة جدا
2	يتم التعبير عن التكاليف البيئية بالحسابات الختامية والمتمثلة بحسابات الدخل وقائمة المركز المالي.	4.212	0.786	2	كبيرة	كبيرة جدا
3	تحرص إدارة البنك على توفير الدعم للمحاسبين وتشجعهم على توظيف مفهوم محاسبة الاستدامة وممارسته في عملهم.	4.305	0.733	1	كبيرة	كبيرة جدا
	العناصر الاجتماعية					
4	يفصح البنك في بياناته المنشورة عن التكاليف التي يتحملها لقاء تدريب الموظفين وإكسابهم المهارات اللازمة.	4.067	0.888	6	كبيرة	كبيرة جدا
5	يتجنب البنك الإبلاغ عن المعلومات والتكاليف الاجتماعية التي من الممكن أن تسبب انخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية المستقبلية	3.625	1.105	9	متوسطة	متوسطة
6	يقوم البنك بالإبلاغ في بياناته المالية عن قيمة التبرعات والمساعدات المالية المقدمة للمنظمات والجمعيات الخيرية.	3.860	0.973	8	كبيرة	كبيرة
	العناصر الاقتصادية					
7	يهتم البنك بالإبلاغ عن تكاليف مبادراته المتعلقة بالمساهمة في الاقتصاد الوطني.	4.070	0.889	5	كبيرة	كبيرة جدا
8	يفصح البنك عن التكاليف التي يدفعها لدعم البنى التحتية للاقتصاد الوطني.	3.870	0.987	7	كبيرة	كبيرة
9	تقوم إدارة البنك بالإبلاغ عن أي مخاطر قد تواجه البنك مستقبلاً	4.130	0.916	4	كبيرة	كبيرة جدا
	المتوسط العام	4.037	0.897		كبيرة	كبيرة جدا

يتبين من الجدول رقم (1) أن المتوسط الحسابي قد بلغ (4.0377). وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في قياس هذا المتغير، يتبين أنه أعلى من النقطة التي تمثل درجة الموافقة (4+)، فيما بلغ الإنحراف المعياري (0.8978). وطبقاً لهذا النتائج فإنه: (يوجد أثر لعناصر المحاسبة البيئية المستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية،

العناصر الاقتصادية) في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية. وقد تراوحت الإجابات ما بين (4.3050 – 3.6250) وإن الفقرة (3) التي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، تنص هذه الفقرة على أن (إدارة البنك تحرص على توفير الدعم للمحاسبين وتشجعهم على توظيف مفهوم محاسبة الاستدامة وممارسته في عملهم). أما الفقرة (5) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها (3.625)، وتنص هذه الفقرة على أن (البنك يتجنب الإبلاغ عن المعلومات والتكاليف الاجتماعية التي من الممكن أن تسبب انخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية المستقبلية).

وقد اعتمدت الباحثة المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة لتكون مؤشراً على درجة الأثر بالاعتماد على المعيار التالي في الحكم إلى تقدير المتوسطات الحسابية، وذلك بتقسيم درجات التقدير إلى ثلاثة مستويات (كبيرة، متوسطة، منخفضة) بالاعتماد على المعادلة التالية وهي معيار التصحيح.

$$\frac{\text{الحد الأعلى للبدائل – الحد الأدنى للبدائل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

المدى الأول: 1 + 1.33 = 2.33.

المدى الثاني: 2.34 + 1.33 = 3.67.

المدى الثالث: 3.68 + 1.33 = 5.

فتصبح بعد ذلك تقديرات درجة الأثر كالتالي:

1. أقل من أو يساوي (2.33) مؤشراً منخفضاً.
2. من (2.34) إلى (3.67) مؤشراً متوسطاً.
3. (3.67) فأكبر مؤشراً كبيراً.

وترى الباحثة أن هذه النتيجة تؤكد أهمية عناصر المحاسبة البيئية المستدامة لكونها من المواضيع البيئية والاقتصادية التي يتم معالجتها معا ضمن إطار المحاسبة البيئية، إذ إن مفهوم التنمية المستدامة يوازي مفهوم الرفاهية الذي يتطلب الاعتراف بان البشرية يجب أن تتعايش ضمن حدود الموارد المتاحة ومحددات طاقاتها الإنتاجية، وأن التنمية المستدامة تتضمن دعامات أساسيه هي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبالشكل الذي يوجه احتياجات الإنسان الحاضرة والمستقبلية وبدون ضمان لقابلية نظم الأرض الطبيعية التي نعتمد عليها في النمو والبقاء والحياة، وعلى هذا الأساس الفكري فان التركيز على بحوث محاسبة الرفاهية المستدامة وتطبيقاتها يجب أن تتضمن الجوانب الاجتماعية الضرورية والأساسية للبيئة المستدامة.

وبإستخدام تحلي ل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression) فإن الجدول التالي رقم (2) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند إختبار هذه الفرضية.

الجدول (2)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لتأثير عناصر المحاسبة البيئية المستدامة في مصداقية المعلومات المحاسبية

المتغير	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	F	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Constant	0.069 -	0.096		0.719 -	0.473
	0.942	0.023	0.897	40.508	0.000
	R2= 0.805		R= 0.897		

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (2) أن قيم F المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (40.508)، وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (1.645)، وما دامت قاعدة القرار تشير إلى رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على (وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعناصر المحاسبة البيئية المستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية)، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث أنها أقل من 5 %. علما بأن معامل (Beta) قد بلغ 0.897 إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

النتائج المتعلقة بالمتغير التابع: مصداقية المعلومات المحاسبية

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والوزن النسبي للمتغير التابع: مصداقية المعلومات المحاسبية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأثر	نسبة الاستجابة
10	ملائمة المعلومات المحاسبية لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية	3.744	0.613	5	كبيرة	كبيرة
11	احتواء على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر المراد التقرير عنها	3.822	0.760	1	كبيرة	كبيرة
12	احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية تساعد على إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية	3.811	0.663	2	كبيرة	كبيرة
13	قدرة التقارير المالية على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة	3.796	0.672	4	كبيرة	كبيرة
14	احتواء التقارير المالية على معلومات قابلة للمقارنة حتى تسهل عملية الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات	3.801	0.735	3	كبيرة	كبيرة
	المتوسط العام	3.794	0.688		كبيرة	

يتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (3.794)، فيما بلغ الإنحراف المعياري (0.688). وتراوحت إجابات عينة الدراسة ما بين (3.822) على الفقرة (11) التي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، وتنص هذه الفقرة على أن (احتواء على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر المراد التقرير عنها). أما الفقرة (10) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها (3.744)، وتنص هذه الفقرة على أن (ملائمة المعلومات المحاسبية لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية).

وقد اعتمدت الباحثة المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة لتكون مؤشراً على درجة الأثر بالاعتماد على المعيار التالي في الحكم إلى تقدير المتوسطات الحسابية، وذلك بتقسيم درجات التقدير إلى ثلاثة مستويات (كبيرة، متوسطة، منخفضة) بالاعتماد على المعادلة التالية وهي معيار التصحيح.

$$\frac{\text{الحد الأعلى للبدائل – الحد الأدنى للبدائل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

المدى الأول: 1 + 1.33 = 2.33.

المدى الثاني: 2.34 + 1.33 = 3.67.

المدى الثالث: 3.68 + 1.33 = 5.

فتصبح بعد ذلك تقديرات درجة الأثر كالتالي:

1. أقل من أو يساوي (2.33) مؤشراً منخفضاً.
2. من (2.34) إلى (3.67) مؤشراً متوسطاً.
3. (3.67) فأكبر مؤشراً كبيراً.

وترى الباحثة أن هذه النتيجة تؤكد أهمية احتواء التقارير المالية على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر المراد التقرير عنها، كذلك احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية تساعد على إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية، إضافة إلى توفر التغذية الراجعة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار، فضلا عن أهمية أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبشكل يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه المعلومات.

النتائج

توصلت الباحثة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعناصر المحاسبة البيئية المستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، كما أظهرت المتوسطات الحسابية أن إدارة البنك تحرص على توفير الدعم للمحاسبين وتشجعهم على توظيف مفهوم محاسبة الاستدامة وممارسته في عملهم، وتبين أنه يتم التعبير عن التكاليف البيئية بالحسابات الختامية والمتمثلة بحسابات الدخل وقائمة المركز المالي، كذلك تبين أن البنك يقوم بنشر معلومات عن مدى تضمين البيئة في رؤيته أو رسالته أو أهدافه.

التوصيات

تؤكد الباحثة على أهمية المحاسبة البيئية المستدامة كنظام للمعلومات يختص بوظيفتي قياس الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للبنك والتقرير عن نتائج هذا القياس بما يكفل تقييم إسهاماته في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لتأثيرها الواضح على مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة، **وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:**

1. التأكيد على التزام البنوك التجارية الكويتية بالإبلاغ عن المعلومات والتكاليف الاجتماعية التي من الممكن أن تسبب انخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية المستقبلية.
2. استمرار البنوك التجارية الكويتية بالإفصاح في بياناته المنشورة عن التكاليف التي يتحملها لقاء تدريب الموظفين وإكسابهم المهارات اللازمة.
3. ضرورة التزام البنوك التجارية الكويتية بالإفصاح عن التكاليف التي يدفعها لدعم البنى التحتية للاقتصاد الوطني.
4. ضرورة العمل على إيجاد وتفعيل مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة والاستدامة، والالتزام بها من قبل جميع البنوك التجارية الكويتية.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. بدوي، محمد، والبلتاجي، يسرى، (2013) (المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق)، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
2. حمد، محمد زكي،(2001)، تحليل منفعة المعلومات المحاسبية البيئية العينية لبناء مؤشرات تقييم الأداء البيئي الاستراتيجي في إطار التنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول.
3. الشيرازي، عباس مهدين (2000) نظرية المحاسبة، الكويت: دار ذات السلاسل.
4. الصفار، هادي رضا، (2006)، (المحاسبة عن البيئة المستدامة)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس بعنوان (أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة) للفترة 17 – 19 نيسان أبريل 2006، جامعة الزيتونة– كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.
5. العجمي مناع فهيد علي، (2011). أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمو البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
6. القاضي، حسين، (2008). التدقيق الداخلي، دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا.
7. القشي، ظاهر، والعبادي، هيثم، (2009)، أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 72، ص 312 – 345.

8. لطفي، أمين السيد أحمد، (2005). مراجعة وتدقيق المعلومات، الإسكندرية: الدار الجامعية.

9. مطر، محمد، والسويطي، موسى(2012)، (محاسبة الاستدامة– الإطار المفاهيمي وتطبيقاته في الممارسة المهنية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع) بعنوان (الإبداع والتميز في منظمات الأعمال) للفترة 29 – 30 أبريل،2012، جامعة العلوم التطبيقية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.

10. النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2013.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. *Al-Dosary, Adel S.)1999). Towards The Reduction of Foreign Workers in Saudi Arabia, UMI, Ann Arbor.*
2. *Christophe, B. & Bebbington, J. (2012), "The French Bilan social –A pragmatic model for the development of accounting for The environnent" A research Note The British Accounting Review. No. 24, pp. 281-290.*
3. *-Davis, Russell C., (2006), Planning Human Resources Development: Educational Models and Schemata, Rand McNally & Company, Chicago.*
4. *Delfgaawn, T.,(2000) (Reporting on sustainability development: a prepare view), Auditing journal of practice & theory, Vol.19, 2000, pp:(67-75).*
5. *-Environnemental Accounting protection Agency, (2011), Environnemental Project: Enhancing Supply Chain performance with Environnemental Cost Information -Exemples from Commonwealth Edison ,Andersen Corporation, and Ashland Chemical, EPA 742-R-00-002, pp 1 –29.*
6. *Fowke R and Prasad D, (2006). Sustainable development, cities and local government. Australian Planner.*
7. *French P. W. (2004), The Changing Nature of, and Approaches to UK Coastal Management at the Start of the Twenty-First Century. Geographical Journal.170 issue 2, 116-125.*
8. *Heslin, Peter A. and Ochoa, J. D., (2008)"Understanding and developing strategic corporate social Responsibility", Organizational Dynamics, Vol. 37, No. 2, pp. 125–144.*
9. *Human Development Report, (1999), United Nations Development Programmed, Oxford University Press, New York.*
10. *Gillet ,C, (2012) (A study of sustainability verification practices: the French case), Journal of Accounting & Organizational Change, Vol.. 8 Iss: 1 , pp.62– 84*
11. *Johnson, Gery & Scholes, Kevan (2002), Exploring Corporate Strategy, 6th edition, Prentice Hall International.*
12. *Johnson, L. Todd. (2013) (Research on Environnemental Reporting), Accounting Horizons ,Vol. 7, No. 3, pp: 118- 140.*
13. *Kitzman, K., (2010), Environnemental Cost Accounting for Improved Environmental Decision Making, Pollution Engineering, pp.20-23.*
14. *Levin, A. I.(2006) Sustainable Development and the Information Society. Russian Studies in Philosophy, 45, No. 1, Summer 2006, 60-71.*
15. *Mardjono Amerta, (2005).(A tale of corporate governance: lessons why firms fail), Managerial Auditing Journal. Bradford: Vol. 20, Issue. 3; pp. 272- 312.*
16. *Messier, J. William F. (2000). Auditing &Assurance Services: A Systematic Approach. Second Edition, McGraw-Hill Companies.*
17. *Pallmearts, M., (2002). (International Environmental Law from Stockholm to Rio: Back to the Future?) Reciel, Vol. 1, No. 3.*